

صحافيات الرياضة الفرنسيات يكشفن عن عقود من التمييز والتحرش

باريس - نددت أكثر من 150 صحافية رياضية في فرنسا بالتمييز والتحرش الجنسي من قبل زملاء العمل والمعلقين على مواقع التواصل الاجتماعي. وكتبت الصحافيات في نداء نشرته صحيفة "لوموند" الفرنسية "حان الوقت لنا نحن الصحافيات الرياضيات أن نتحد ونمارس الضغط" على الصناعة، وذلك وسط جدل عالمي حول سوء السلوك الجنسي. وجاء في النداء "نريد أن نكون في المقدمة، نحن في عام 2021 ولم يعد مقبولاً التعامل مع الرياضيات من قبل الرجال فقط. لم يعد ممكناً احتمال معاملة النساء على أنهن أدنى منزلة في غرف الأخبار الرياضية".

وأشارت الصحافيات إلى إحصائيات أصدرتها أكبر هيئة مراقبة إعلامية فرنسية، هي المجلس السعدي البصري الأعلى، تظهر أن نسبة أصوات النساء في جميع التغطيات الرياضية الإذاعية والتلفزيونية في فرنسا بلغت 13 في المئة فقط العام الماضي. ورغم أن نحو نصف الصحافيين في فرنسا نساء، إلا أنهن يشكلن فقط 10 في المئة من الصحافيين الرياضيين البالغ عددهم ثلاثة آلاف في البلاد. وبتت قناة "كتال+" الفرنسية فيلما وثائقياً مساء الأحد لعدد من صحافيات الرياضة يتحدثن فيه عن التعليقات الجنسية والتمييز والتحرش والأمور التي يتعرضن لها سواء في العمل أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقالت ماريون شيبا، الشهيرة ليست تصريحاً يسمح لشخص ما بالتحرش الجنسي بالتحرش الجنسي المتكرر أثناء العمل. وفي مقطع فيديو عام 2011 تم تداوله على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، شوهدت مينيس وهو أحد كبار نقاد التلفزيون الفرنسي لكرة القدم، يمسك صحافية ويقبلها دون موافقتها خلال عرض تلفزيوني. وأعرب مينيس عن أسفه لسلوكه السابق، مضيفاً أن ما اتهم به "لا يطاق في مناخ عام 2021".

محاكمات لصحافيين إيرانيين بتهم غامضة

واشنطن - طالبت لجنة حماية الصحافيين الدولية، السلطات الإيرانية بالإفراج عن الصحافي أمير دهباشي والتوقف عن اعتقال الصحافيين بذرائع مختلفة وتهم غامضة. واعتقلت قوات الأمن في محافظة بوشهر بجنوب غرب البلاد، دهباشي واقتادته إلى سجن إقليم في عاصمة المحافظة بعد نشر تقرير يزعم أن مكتب محافظ بوشهر قد تورط في ممارسات فاسدة تتعلق بمشروع بناء، بحسب شخص مطلع على القضية، تحدث إلى لجنة حماية الصحافيين بشرط عدم الكشف عن هويته خوفاً من الانتقام. ورفع مكتب المحافظ دعوى قضائية ضد الدهباشي بتهمته التشهير و"إهانة مسؤول حكومي".

وأصدر مكتب المحافظ بياناً في 19 مارس الماضي، أعيد نشره في وسائل الإعلام المحلية، زعم فيه أن الدهباشي "ليس صحافياً، ولم يعمل في أي مناصب إخبارية محلية واستخدم فقط مواقع التواصل الاجتماعي للتشهير بالمسؤولين الحكوميين في المحافظة". وجاء في البيان أن قضية الدهباشي قد تم رفعها بالفعل أمام المحاكم وتم القبض عليه ليقتضى عقوبة بالسجن. لكن لجنة حماية الصحافيين لم تتمكن

وإلى جانب روايات التحرش الجنسي والتصريحات الجنسية، يسلط الفيلم الوثائقي الضوء أيضاً على الأدوار الهامشية التي أعطيت لبعض النساء في البرامج الرياضية التلفزيونية حيث طلب منهن في الغالب أن يظهرن بشكل جيد. وأعاد موقع "ليجور" وصحف فرنسية أنه تمت إزالة جزء من الفيلم الوثائقي الذي يركز على المعلق الرياضي المعروف بيير مينيس، الذي يعمل في قناة "كتال+"، قبل بثه بناء على طلب القناة التلفزيونية. واتهمت صحافيات في الفيلم الوثائقي مينيس بالتحرش الجنسي المتكرر أثناء العمل.



مارلين شيبا
الشهيرة ليست تصريحاً
يسمح لشخص ما
بالتحرش الجنسي

وإلى جانب روايات التحرش الجنسي والتصريحات الجنسية، يسلط الفيلم الوثائقي الضوء أيضاً على الأدوار الهامشية التي أعطيت لبعض النساء في البرامج الرياضية التلفزيونية حيث طلب منهن في الغالب أن يظهرن بشكل جيد. وأعاد موقع "ليجور" وصحف فرنسية أنه تمت إزالة جزء من الفيلم الوثائقي الذي يركز على المعلق الرياضي المعروف بيير مينيس، الذي يعمل في قناة "كتال+"، قبل بثه بناء على طلب القناة التلفزيونية. واتهمت صحافيات في الفيلم الوثائقي مينيس بالتحرش الجنسي المتكرر أثناء العمل.

وإلى جانب روايات التحرش الجنسي والتصريحات الجنسية، يسلط الفيلم الوثائقي الضوء أيضاً على الأدوار الهامشية التي أعطيت لبعض النساء في البرامج الرياضية التلفزيونية حيث طلب منهن في الغالب أن يظهرن بشكل جيد. وأعاد موقع "ليجور" وصحف فرنسية أنه تمت إزالة جزء من الفيلم الوثائقي الذي يركز على المعلق الرياضي المعروف بيير مينيس، الذي يعمل في قناة "كتال+"، قبل بثه بناء على طلب القناة التلفزيونية. واتهمت صحافيات في الفيلم الوثائقي مينيس بالتحرش الجنسي المتكرر أثناء العمل.

محاكمات لصحافيين إيرانيين بتهم غامضة

واشنطن - طالبت لجنة حماية الصحافيين الدولية، السلطات الإيرانية بالإفراج عن الصحافي أمير دهباشي والتوقف عن اعتقال الصحافيين بذرائع مختلفة وتهم غامضة. واعتقلت قوات الأمن في محافظة بوشهر بجنوب غرب البلاد، دهباشي واقتادته إلى سجن إقليم في عاصمة المحافظة بعد نشر تقرير يزعم أن مكتب محافظ بوشهر قد تورط في ممارسات فاسدة تتعلق بمشروع بناء، بحسب شخص مطلع على القضية، تحدث إلى لجنة حماية الصحافيين بشرط عدم الكشف عن هويته خوفاً من الانتقام. ورفع مكتب المحافظ دعوى قضائية ضد الدهباشي بتهمته التشهير و"إهانة مسؤول حكومي".

وأصدر مكتب المحافظ بياناً في 19 مارس الماضي، أعيد نشره في وسائل الإعلام المحلية، زعم فيه أن الدهباشي "ليس صحافياً، ولم يعمل في أي مناصب إخبارية محلية واستخدم فقط مواقع التواصل الاجتماعي للتشهير بالمسؤولين الحكوميين في المحافظة". وجاء في البيان أن قضية الدهباشي قد تم رفعها بالفعل أمام المحاكم وتم القبض عليه ليقتضى عقوبة بالسجن. لكن لجنة حماية الصحافيين لم تتمكن

النفوذ السياسي لقنوات تونسية غير قانونية يبقيها دون محاسبة

الهايكا لا تملك وسائل لإنفاذ القانون ضد قنوات مشبوهة التمويل



البت غير القانوني مستمر

هذا المجلس معني بتضارب المصالح، والمجلس أصبح معقلاً للمؤسسات الإعلامية المارقة، وهناك قناة باعثة في السجن بتهمته التهرب الضريبي يصعب فجة سجيناً سياسياً وتتحول القناة إلى أداة للضغط على القضاء وتصفية الحسابات السياسية، في إشارة إلى القروي صاحب قناة نسمة ورئيس حزب قلب تونس.

ودعا النائب مصطفى بن أحمد عن كتلة تحيا تونس إلى "ضرورة التعديل حماية للمشروع الوطني المؤتمن على مشروع الانتقال الديمقراطي"، مؤكداً "وجود قنوات تعمل على تغذية العنف والطائفية والكراهية وأضررت بأهداف الانتقال وبالتعبئة الاجتماعية". وشدد على ضرورة التفكير بعمق في إصلاح قطاع الإعلام السعدي والبصري وتكريس حرية الإعلام في تونس بعيداً عن وضع اليد على الإعلام. ومن جهته تساءل النائب فيصل التبيني عن دور الهايكا التعديلي إزاء ما يحصل في العديد من القنوات التونسية خاصة منها التابعة لأحزاب سياسية. ووافقت قوات الأمن التونسية البث المباشر لقناة نسمة الخاصة في أبريل 2019 بتهمة مخالفة القوانين المنظمة للقطاع السعدي والبصري.

وقال اللجمي "قمنا بكل المحاولات وانتظرنا أربع سنوات حتى تسوي القناة وضعيتها مع أن القانون يلزمها بذلك في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة". وتابع "لم يكن هناك اعتراف بالوضوابط والقوانين في كراس الشروط وقاموا بكل المراوغات، للأسف كان هناك إزراء للقانون وكل قرارات الهيئة". وسبق أن نشرت الهايكا تقريراً خاصاً بملف قناة الزيتونة ومختلف الإجراءات والقرارات المتخذة بشأنها، موضحة أسباب عدم منحها ترخيصاً للبث.

وفي نوفمبر 2017 أصدرت الهيئة قراراً يقضي بتسليط غرامة مالية على قناة الزيتونة قدرها خمسون ألف دينار (حوالي 16500 دولار أميركي) وذلك لمواصلة ممارستها نشاطات بث دون إجازة استناداً إلى أحكام الفصل 31 من المرسوم عدد 116 لسنة 2011.

وتسود حالة من الانفلات العام في المشهد الإعلامي والسياسي، ما يؤثر على تطبيق القرارات والقوانين، وأصبحت وسائل الإعلام يربواغندا للوصول إلى البرلمان، على غرار تقرير دائرة الحسابات الذي كشف أن كل من يملك وسيلة إعلام يدخل له فعلاً الوصول إلى البرلمان، مثل تجربة مالك قناة نسمة قطب الإعلام نبيل القروي، وتجربة سعيد الجزيري الذي تحول من إمام مسجد إلى نائب بالبرلمان من خلال حشده الناخبين عبر إذاعة القرآن الكريم.

وتم إيقاف القروي في 25 ديسمبر من العام الماضي بتهمته بتبويض الأموال والترب الضريبي، وهي قضية رفعتها ضده منظمة "أنا يقظ" الحقوقية منذ سنة 2017.

وهي قنوات نسمة والزيتونة وحبل، رفضت تسوية وضعيتها وواصلت عملية البث دون ترخيص من الهيئة، وهو نفس الحال بالنسبة إلى إذاعة القرآن الكريم التي تواصل البث دون ترخيص رغم الدعوات المتكررة من قبل الهيئة إلى التوقف عن البث ورغم مساعي الهيئة السابقة في محاولة لدفعها إلى تسوية وضعيتها والخضوع للقوانين الجاري بها العمل.

بدوره قال عضو الهايكا هشام السنوسي إن "قناة الزيتونة تصرف شهرياً 300 ألف دينار وليست لديها تحويلات بنكية بطريقة قانونية"، مؤكداً "مصدر هذه المعلومات هو البنك المركزي". ويطرح رفض المؤسسات الإعلامية المضوية تحت الأجنحة الحزبية تسوية وضعياتها القانونية تداخل الجانبين السياسي والإعلامي، ما قد يعكس اختراقاً ممنهجاً للمشهد ويهدد حرية الصحافة والتعبير المكفولة دستورياً. وأكد طارق الكحلوي الناشط السياسي والمدير السابق للمعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية وجود مشكلة كبيرة، قائلاً إن "المشهد الإعلامي مخترق من أحزاب في السلطة بالإضافة إلى الاستقواء على الهايكا، وهذا الوضع لا يمكن أن يتواصل".

وأضاف في تصريح لـ "العرب" "هناك قنوات تلفزيونية على غرار قناة نسمة الخاصة تعرض بشكل يومي على القضاء، إثر سجن صاحبها نبيل القروي". ودعا الكحلوي إلى "ضرورة إحداث هيئة دستورية بشكل توافقي في أقرب الأجل وبإغلبية الثلثين لخلق إطار حرة قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة والعدالة".

ونهب مراقبون إلى أن تشبث هذه القنوات بصيغها غير القانونية سببه المخاوف المتزايدة من اكتشاف مصادر تمويلها المشبوهة وأجنداتها الداخلية والخارجية.

واعتبر المحلل السياسي باسل الترجيمان أن "الوضع ليس بجديد باعتبار أن هذه القنوات غير قانونية وتستقوي بالسند الحزبي، وجل تمويلاتها مشبوهة، ما يضع تساؤلاً في العمق حول مصادر التمويل، ونبيل القروي مالك قناة نسمة الآن في السجن جراء شبهة تبويض الأموال". وأضاف في تصريح لـ "العرب" "الهايكا لا تملك وسائل لإنفاذ القانون وهناك من يمنع استعمال حل القوة العامة، لأن هذه القنوات إذا تم توضيح نقاط وضعيتها ستتم معرفة من يقف وراءها، وتريد أن تبقى غامضة".

وانتقدت شخصيات سياسية خلال الجلسة المؤسسات الإعلامية التي تعمل خارج إطار القانون وتحولها إلى أداة ضغط وتوجيه سياسي. وقالت النائبة عن التيار الديمقراطي سامية عبو "جل من يسائل الهايكا في

تؤكد الهيئات المشرفة على قطاع الإعلام في تونس أنها غير قادرة على تطبيق القانون على مؤسسات إعلامية تصنفها غير قانونية، بسبب ارتباط هذه المنابر بأحزاب سياسية نافذة في السلطة، تستغلها لتحقيق أهداف حزبية ضيقة.

خالد هدوي

تونس - طالبت الهيئة العليا المستقلة للإعلام السعدي البصري "الهايكا" في تونس بالنظر في ملفات قنوات تلفزيونية وإذاعة اعتبرتها "خارجة عن القانون" وتستقوي بأحزاب تشكل الحزام السياسي للحكومة، على غرار حركة النهضة وقلب تونس، وتواصل رفض تسوية وضعياتها القانونية. وأكد رئيس الهيئة نوري اللجمي أن الهايكا تواجه صعوبات كبيرة في مسألة إنفاذ القانون المتعلق بالقنوات الإعلامية غير القانونية.

وأشار اللجمي إلى "الماطلة السياسية في التعاطي مع القنوات الإعلامية المصاردة والمتمثلة في إذاعة شمس أفام وإذاعة الزيتونة، حيث بقي هذان الملفان يراوحن مكانهما رغم مساعي الهيئة مع الحكومات المتعاقبة لضمان شفافية بيع 'شمس أفام' للقطاع الخاص وضع إذاعة الزيتونة إلى الإذاعات العمومية".

ويرى اللجمي أن الحكومات المتعاقبة انتهجت سياسة الهروب إلى الأمام واعتماد تعيينات تخضع لمعايير غير موضوعية ساهمت في المزيد من تازم الوضع داخل هذه المؤسسات. وترفض المؤسسات الإعلامية المخالفة تسوية وضعياتها القانونية وتتصل من مسؤوليها لتغيير صيغتها، فتصر على البقاء في دائرة الغموض وضبابية الرؤية لارتباطها بأحزاب سياسية نافذة في السلطة.

وعقد البرلمان التونسي الجمعة جلسة عامة للحوار مع وفد عن الهايكا. وقال اللجمي إن "المشهد الإعلامي يضم حالياً 63 مؤسسة سمعية وبصرية تنوزع على 8 قنوات تلفزيونية خاصة وقناتين عموميتين و18 إذاعة خاصة و11 عمومية و22 إذاعة جمعياتية".

واعتبر أن المشهد السعدي البصري يعرف إشكاليات متراكمة وعالقة تحولت تدريجياً إلى خطر جدي على مسار الانتقال الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة.

كما أشار إلى وجود ثلاث قنوات تلفزيونية تعمل بصفة غير قانونية شأنها شأن إذاعة خاصة وتعمل جميعها دون ترخيص، وقد تم قبل يومين حجز معدات البث الخاصة بإذاعة كان مالكاها من بين النواب الحاضرين في جلسة الحوار، وهو سعيد الجزيري صاحب إذاعة القرآن الكريم، رغم أن الهيئة سعت منذ تركيزها إلى تيسيط كراس الشروط للحصول على تراخيص وإجازات بث لوسائل الإعلام السعدي البصري.

وقال إن "القنوات غير القانونية تمثل ملفاً شائكاً عملت الهيئة منذ سنوات على إيجاد حل له. لكن تلك القنوات،

تؤكد الهيئات المشرفة على قطاع الإعلام في تونس أنها غير قادرة على تطبيق القانون على مؤسسات إعلامية تصنفها غير قانونية، بسبب ارتباط هذه المنابر بأحزاب سياسية نافذة في السلطة، تستغلها لتحقيق أهداف حزبية ضيقة.

خالد هدوي

تونس - طالبت الهيئة العليا المستقلة للإعلام السعدي البصري "الهايكا" في تونس بالنظر في ملفات قنوات تلفزيونية وإذاعة اعتبرتها "خارجة عن القانون" وتستقوي بأحزاب تشكل الحزام السياسي للحكومة، على غرار حركة النهضة وقلب تونس، وتواصل رفض تسوية وضعياتها القانونية. وأكد رئيس الهيئة نوري اللجمي أن الهايكا تواجه صعوبات كبيرة في مسألة إنفاذ القانون المتعلق بالقنوات الإعلامية غير القانونية.

وأشار اللجمي إلى "الماطلة السياسية في التعاطي مع القنوات الإعلامية المصاردة والمتمثلة في إذاعة شمس أفام وإذاعة الزيتونة، حيث بقي هذان الملفان يراوحن مكانهما رغم مساعي الهيئة مع الحكومات المتعاقبة لضمان شفافية بيع 'شمس أفام' للقطاع الخاص وضع إذاعة الزيتونة إلى الإذاعات العمومية".

ويرى اللجمي أن الحكومات المتعاقبة انتهجت سياسة الهروب إلى الأمام واعتماد تعيينات تخضع لمعايير غير موضوعية ساهمت في المزيد من تازم الوضع داخل هذه المؤسسات. وترفض المؤسسات الإعلامية المخالفة تسوية وضعياتها القانونية وتتصل من مسؤوليها لتغيير صيغتها، فتصر على البقاء في دائرة الغموض وضبابية الرؤية لارتباطها بأحزاب سياسية نافذة في السلطة.

وعقد البرلمان التونسي الجمعة جلسة عامة للحوار مع وفد عن الهايكا. وقال اللجمي إن "المشهد الإعلامي يضم حالياً 63 مؤسسة سمعية وبصرية تنوزع على 8 قنوات تلفزيونية خاصة وقناتين عموميتين و18 إذاعة خاصة و11 عمومية و22 إذاعة جمعياتية".

واعتبر أن المشهد السعدي البصري يعرف إشكاليات متراكمة وعالقة تحولت تدريجياً إلى خطر جدي على مسار الانتقال الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة.

كما أشار إلى وجود ثلاث قنوات تلفزيونية تعمل بصفة غير قانونية شأنها شأن إذاعة خاصة وتعمل جميعها دون ترخيص، وقد تم قبل يومين حجز معدات البث الخاصة بإذاعة كان مالكاها من بين النواب الحاضرين في جلسة الحوار، وهو سعيد الجزيري صاحب إذاعة القرآن الكريم، رغم أن الهيئة سعت منذ تركيزها إلى تيسيط كراس الشروط للحصول على تراخيص وإجازات بث لوسائل الإعلام السعدي البصري.

وقال إن "القنوات غير القانونية تمثل ملفاً شائكاً عملت الهيئة منذ سنوات على إيجاد حل له. لكن تلك القنوات،



وسيلة الصحافيين الإيرانيين المفضلة تزعم السلطات